

## القانون الظالم لرجل !!

كما فعلت ايضا زميلته الدعيع، بتوجيهه مجموعة من الاتهامات لذلك القانون وبين مدى ما يعتريه من ضعف وهزال وظلم شديد للمرأة

كلمة المحامي الزميل محمد مساعد الصالح لم تخل من الطرافقة «البكية» الى درجة الالم، وكان مصيبة عندما لم يكتفى بالاوصاف التي اطلقها رئيس اللجنة على القانون وزاد عليها بالقول انه قانون مجحف وغير منصف بحق المرأة ويحظى اليها نظرة دونية. لم يقصر المحامي مبارك المطوع في تبيان مثالب القانون، وقال ان البلد يعاني معاناة شديدة من هذا القانون لان التطبيق اسفر عن ثغرات كثيرة. المهم في الموضوع ان القانون رقم ٥١ والذي قال د. يعقوب حياتي انه قد صدر عام ١٩٨٤ !! وفي الحقيقة انه قد صدر قبل اكثر من الف عام، وقد تغير الكثير من الامور منذ ذلك الوقت، ومن السخيف ان يقول انه قانون مثالى او قريب من المثالى فهو لا يحتاج فقط الى تغيير، بل الى نسف كلي واحلال قانون اكثر انسانية منه واكثر تمثيليا مع حقوق الانسان، وليس هناك طرف في هذا المجتمع واقع تحت ظلم واضح ويشعر بالمهانة والقهر من كافة النواحي من هذا القانون مثل ما تشعر المرأة !!! فانقوا الله يا نواب الامة وغيروا هذا القانون احتراما ومحبة امهاتكم ولرذاجنكم ولاخواتكم وبناتكم !! خرجت من تلك الندوة النقاشية وحزن كبير يلفني طفى على كل ما اعتراضي من سرور في بدايتها، ويسبب ذلك الحزن، قررت التغيب عن بقية حلقات تلك الندوة، فما سمعته كان كافيا لكي يصيّبني بغم وهم لاسبيع، بل لأشهر مقبلة!!!

**احمد الصراف**

قبلت بسرور، او هذا ما اعتقاده في البداية، دعوة الجمعية الثقافية والاجتماعية النسائية لحضور حلقة نقاشية في مقرها بالخالدية بعنوان: ماذا تريد نساء الكويت من مجلس الامة؟ وذلك فيما يتعلق بقانون الاحوال الشخصية.

بعد الكلمة القيمة التي القاها رئيس الجلسة د. يعقوب حياتي، استمعت مشدودها للمحامية سارة الدعيع والتي استهلت كلمتها بالقول ان قانون الاحوال الشخصية الكويتي هو من اجود القوانين المتطلقة بالاحوال الشخصية مقارنة بما هو موجود في الدول العربية الاخرى !!! وفوجئت اكثر بما ذكرته من ان القانون قد ظلم الرجل في الكثير من مواده وحالبي المرأة اكثر !! وبعد ان انتهت من مدح القانون قامت بابعاد بعض التغرات والسقطات في القانون والتي لو تم تداركها لاصبح قانون الاحوال الشخصية مثاليا !!! والغريب ان جميع ما ذكرته من امثلة والتي تعتبرها كمثال في القانون لا يمكن تغييرها بسهولة طالما أنها قد اقرت، وهي المرأة والام والمحامية، بأن القانون شبه مثالى والاحسن في كافة الدول العربية، البعيدة والقريبة، وبحabi الرجل بدرجة كبيرة، فكيف تتوقع بعدها من الرجل الذكر النائب ان يقوم بتغييره او تعديله؟! من الطريق اتنا عندما نذكر في انشاء صناعة او فتح نشاط جديد او تثبيت معايير تجارية او سلعية معينة او تزويد وضع ضوابط الجودة والانتاج الممرين، فاننا نلجم للمقاييس والطرق والمستويات البريطانية (الاوروبية) والاميركية، هذا فيما يتعلق بالجماد والمادة، ولكن عندما تزد ان نضع معايير ومستويات اداء ليشر ذوي مشاعر والحساسية فاننا نكتفي بمقارنة حالتنا بالدول العربية القريب منها والبعيد، والاكثر تخلفاً سنا براحل عديدة، وهذا ان دل على شيء، فاننا يدل على مدى ما تشعر به من هوان!!

وايد المحامي ابراهيم الاثيري ما ذكره زميلة الدعيع وأشار بالقانون وبالجهد الذي بذلتة اللجنة التي قامت بوضعه قبل ١٢ عاما وبعد ان انتهى من كيل المدح قام